القضاء الإداري

الكتاب الثاني

قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام

(دراسة مقارنة)

د. سليمان محمد الطماوي

دار الفكر العربي

تقديم ٣
القسم الأول ـ قضاء التعويض ٩
مقدمة عامة .. ١١
خطة البحث ١٩
الباب الأول ـ مبدأ عدم مسئولية الدولة ٢١
الفصل الأول ـ عدم مسئولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية ٢١
المطلب الأول ـ عدم مسئولية الدولة عن الأعمال البرلمانية ٢٤
الفرع الأول ـ أساس مبدأ عدم المسئولية ٢٤
الفرع الثانى ـ محاولات مجلس الدولة الفرنسى للحد من مبدأ عدم المسئولية عن الأعمال البرلمانية ٢٨
المطلب الثانى ـ عدم المسئولية عن القوانين ٣٣
الفرع الأول ـ الحجج المبررة لمبدأ عدم المسئولية ٣٤
الفرع الثانى ـ المحاولات الفقهية للحد من مبدأ عدم المسئولية ٣٦
الفرع الثالث ـ موقف القضاء ٣٨
الفصل الثانى ـ عدم مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية ٤٦
المطلب الأول ـ عدم مسئولية الدولة عن أخطاء القضاء ٤٦
الفرع الأول ـ مبررات قاعدة عدم المسئولية ٤٧
الفرع الثانى ـ الاستثناءات من قاعدة عدم المسئولية ٤٩
الفرع الثالث ـ نطاق الأعمال القضائية التى لاتسأل عنها الدولة ٥٢
المطلب الثانى ـ المسئولية الشخصية لرجال القضاء ٥٩
أولا ـ أسباب المخاصمة ٦٠
ثانيا ـ ضمانات دعوى المخاصمة ٦١
ثالثا ـ مدى مسئولية الدولة عما يحكم به على القاضى أو عضو النيابة فى دعوى المخاصمة ٦٢

الباب الثانى ـ مسئولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية ٦٧
الفصل الأول ـ قواعد الاختصاص فى مسئولية الإدارة ٦٧
المبحث الأول ـ قواعد الاختصاص فى فرنسا ٦٧
١ ـ الاختصاص القضائى بتحديد المشرع ٦٨
٢ ـ المنازعات المتعلقة بسير مرفق القضاء ٦٩
٣ ـ المنازعات الخاصة بالمرافق الاقتصادية ٧١
٤ ـ القضاء العادى حصن الحريات العامة (الغصب، الاعتداء المادى ص٧٤)
المبحث الثانى ـ قواعد الاختصاص فى مصر ٨٨
(كيفية توزيع الاختصاص ص٨٨، ماتختص به كل من المحاكم الإدارية والمحاكم القضائية ص٨٩، شرح قاعدة القرار الإدارى السابق وما إذا كان من الممكن الأخذ بها فى مصر ص٨٩، الوضع فى ظل القانون الحالى ص٩٥)
الفصل الثانى ـ القواعد الموضوعية فى المسئولية ١٠٠
١ ـ أسباب استبعاد القواعد المدنية فى موضوع المسئولية ١٠١
٢ ـ الحالات التى تطبق فيها القواعد المدنية استثناء ١٠٥
المبحث الأول ـ مسئولية الإدارة على أساس الخطأ فى فرنسا ١٠٧
المطلب الأول ـ الخطأ المرفقى والخطأ الشخصى ١٠٧
الفرع الأول ـ الخطأ الشخصى ١٠٨
(معايير لافير يير ص١٠٨، معيار هوريو ص١٠٨، معيار دوجى ص ١١٠، معيار جسامة الخطأ ص١١٠، مسلك مجلس الدولة الفرنسى ص١١٣، أثر أوامر الرئيس على خطأ الموظف ص ١١٥)
الفرع الثانى ـ الخطأ المرفقى أو المصلحى ١١٩
١ ـ الأفعال التى تكون الخطأ المرفقى ١٢٢
أولا ـ المرفق يؤدى الخدمة على وجه سيئ ١٢٢
ثانيا ـ المرفق لم يؤد الخدمة ص ١٢٤ ، ثالثا ـ المرفق يبطئ فى أداء الخدمة أكثر من اللازم ١٣٠

١٣٣ ٢ ـ كيف يقدر الخطأ المرفقى
١٣٤ أولا ـ الخطأ فى حالة القرارات الإدارية
(١ ـ مخالفة القانون ص١٣٥ ، ٢ ـ عيب الانحراف بالسلطة ص١٣٩، ٣ ـ عيبا الاختصاص والشكل ص ١٤٠)
١٤٣ ثانيا ـ الخطأ فى حالة الأفعال المادية
(١ ـ مراعاة ظروف الزمان الذى يؤدى فيه المرفق خدماته ص١٤٤، ٢ ـ مراعاة ظروف المكان الذى يؤدى فيه المرفق خدماته ص١٤٥، ٣ ـ مراعاة أعباء المرفق وموارده ص ١٤٥ ، ٤ ـ مراعاة موقف المضرور إزاء المرفق ص١٤٨، ٥ ـ مراعاة طبيعة المرفق وأهميته الاجتماعية ص١٤٩، دراسة خاصة لمسئولية مرفق البوليس ص١٥٠، والمرافق الصحية ص١٥٥، مرفق تحصيل الضرائب ص١٥٦، مرفق مكافحة الحريق ص١٥٧، والمرافق المنوط بها حماية أو مراقبة الأشخاص الخطرين ص١٥٨)
١٦٠ المطلب الثانى ـ العلاقة بين الخطأ الشخصى والمصلحى
(قاعدة عدم الجمع التقليدية ص ١٦٠، محاولة تبريرها ص١٦١، انتقادها ص ١٦١ ، تطورها ص١٦١ ، أولا ـ اعتراف القضاء بإمكان قيام الخطأين معا ص ١٦٢، ثانيا ـ مسئولية الإدارة عن الخطأ الشخصى ص١٦٤، ثالثا ـ آثار ازدواج الخطأ على التعويض ص١٧٠ ، كيفية حلول الإدارة محل المضرور فى اقتضاء التعويض المحكوم به على الموظف ص ١٧٠، طريقة الضمان ص ١٧١، طريقة الحلول ص١٧٢، الموقف الحالى لمجلس الدولة الفرنسى ص١٧٢)
١٧٩ X المبحث الثانى ـ مسئولية الإدارة فى فرنسا على أساس المخاطر
١٧٩ المطلب الأول ـ الخصائص التى يتميز بها هذا النوع من المسئولية
المطلب الثانى ـ الحالات التى أقر فيها المجلس المسئولية على أساس
١٨٤ المخاطر

الفرع الأول ـ فى علاقة الإدارة بموظفيها ١٨٥
الفرع الثانى ـ فى علاقة الإدارة بسائر المواطنين ١٩٣
(أولا ـ المسئولية عن الأضرار الدائمة التى تصيب أملاك الأفراد نتيجة للأشغال العامة ١٩٣ ، ثانيا ـ الأضرار الناجمة عن نشاط الإدارة الخطر ص ٢٠٠ ثالثا ـ استعمال الإدارة لآلات خطرة ص ٢٠٤ ، رابعا ـ امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية ص ٢٠٦)
المطلب الثالث ـ موقف الفقه من مسئولية المخاطر
تقدير المسئولية على أساس المخاطر ٢١١
المبحث الثالث ـ مسئولية الإدارة فى مصر ٢٢٠
المطلب الأول مسئولية الإدارة عن أعمالها المادية ٢٢١
الفرع الأول ـ مسئولية الإدارة عن أعمال الموظفين ٢٢٥
ـ ١ ـ خطا الموظف أو التابع ٢٢٦
(تحديد معنى الموظف ص ٢٢٦ ، مشكلة العاملين فى شركات القطاع العام ص ٢٢٩ ، الخطأ الجنائى ص ٢٣٢)
٢ ـ الخطأ بسبب الوظيفة ٢٤٥
٣ ـ أساس مسئولية الإدارة عن أعمال تابعيها ٢٥٣
٤ ـ قيام مسئولية الموظف بجانب الإدارة ٢٦٤
الفرع الثانى ـ مسئولية الإدارة عن الأخطاء التى لايمكن نسبتها إلى الموظفين ٢٧٠
الفرع الثالث ـ مسئولية الإدارة عن الأشياء ٢٨٧
١ ـ المسئولية عن الحيوان ٢٨٧
٢ ـ المسئولية عن البناء ٢٨٨
٣ ـ المسئولية عن الأشياء ٢٨٩
الفرع الرابع ـ صور الخطأ ومعيار تقديره ٢٩٥
الفرع الخامس ـ لا مسئولية على أساس المخاطر ٣٠٤
الفرع السادس ـ تطبيق قواعد المسئولية التقصيرية يتصل بالنظام العام ٣١١

الفرع السابع ـ مقارنة بين القواعد الإدارية والقواعد المدنية فى مسئولية الإدارة ٣١٣
(أولا: فكرة الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى ص٣١٣، ثانيا: كيفية تقدير الخطأ ص٣١٤)
ثالثا: المسئولية على أساس المخاطر ٣١٤
المطلب الثانى ـ مسئولية الإدارة عن أعمالها الإدارية ٣١٧
الفرع الأول ـ القرار الإدارى هو مناط اختصاص القضاء الإدارى ٣١٨
الفرع الثانى ـ عدم مشروعية القرار هى أساس الحكم بالتعويض ٣٣٦
أولا ـ لاتعويض عن القرارات السليمة ٣٣٧
ثانيا ـ عدم مشروعية القرار الإدارى هى أساس الحكم بالتعويض ٣٤٤
الفرع الثانى ـ موقف مجلس الدولة من المبادئ الإدارية فى المسئولية ٣٤٨
١ ـ الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ٣٤٨
أولا ـ معايير التمييز بين نوعى الخطأ وتطبيقاته ٣٥٤
ثانيا ـ دور التمييز بين الخطأين فى مجال المسئولية ٣٦٠
٢ ـ التمييز بين أوجه الإلغاء فى نطاق قضاء التعويض ٣٦٢
٣ ـ لا تلازم بين دعوى الإلغاء ودعوى التعويض ٣٧٢
٤ ـ موقف القضاء الإدارى من المسئولية على أساس المخاطر ٣٧٣
(المرحلة الأولى ص٣٧٣، المرحلة الثانية ص٣٧٩ ، رأينا فى هذا التحول ص٣٨٣، إلى أى مدى نحن محتاجون إلى القواعد الإدارية فى المسئولية ص ٣٨٥)
الباب الثالث ـ جزاء المسئولية ٣٨٧
الفرع الأول ـ هل تسأل الإدارة عن الأضرار المعنوية ٣٨٩
الفرع الأول ـ الضرر المعنوى المصحوب بضرر مادى ٣٩٠
الفرع الثانى ـ الضرر المعنوى غير المصحوب بضرر مادى ٣٩٣
(أولا : الاعتداء على العاطفة والشعور والوجدان ص٣٩٣، ثانيا: الآلام الجسمانية ص٣٩٦، ثالثا : الاعتداء على حق الملكية الأدبية أو الفنية ص٣٩٨، رابعا: الاعتداء على الشهرة ص ٤٠٠)

الفرع الثالث ـ الحكم على قضاء مجلس الدولة وعدوله عن قضائه السابق ٤٠٠
الفصل الثانى ـ طبيعة التعويض الذى يحكم به القضاء على الإدارة ٤١٢
الفصل الثالث ـ مدى التعويض وأوضاعه ٤٢٠
الفصل الرابع ـ التقادم فى مجال المسئولية ٤٣٢
المطلب الأول ـ أنواع التقادم ٤٣٥
الفرع الأول ـ التقادم الطويل ٤٣٦
الفرع الثانى ـ التقادم الخمسى ٤٤٠
الفرع الثالث ـ التقادم الثلاثى ٤٤٤
المطلب الثانى ـ تطبيق أحكام التقادم ٤٥١
الفرع الأول ـ وقف التقادم وقطعه ٤٥١
الفرع الثانى ـ التمسك بالتقادم ٤٥٦
القسم الثانى ـ طرق الطعن فى الأحكام الإدارية ٤٥٩
مقدمة ٤٦١
الباب الأول ـ طرق الطعن فى فرنسا ٤٦٣
الفصل الأول ـ الطعن بالاستئناف ٤٦٣
عموميات ٤٦٣
المطلب الأول ـ شروط قبول الطعن ٤٦٥
المطلب الثانى ـ الحكم فى الاستئناف ٤٦٨
المطلب الثالث ـ لايترتب على رفع الاستئناف وقف تنفيذ الحكم ٤٧٥
المطلب الرابع ـ أنظمة خاصة للاستئناف ٤٧٦
الفصل الثانى ـ الطعن بالنقض ٤٧٨
(مقارنة بين الطعن بالنقض ودعوى الإلغاء ص٤٧٨، أوجه الشبه بين الدعويين ص٤٧٩، أوجه الخلاف بين الدعويين ص ٤٨١
المطلب الأول ـ شروط قبول الطعن بالنقض ٤٨٢
المطلب الثانى ـ أوجه قبول الطعن بالنقض ٤٨٥

٤٩١ المطلب الثالث ـ آثار الحكم فى الطعن بالنقض
٤٩٥ الفصل الثالث ـ التماس إعادة النظر
٤٩٨ الفصل الرابع ـ دعوى تصحيح الأخطاء المادية
٥٠٣ الفصل الخامس ـ المعارضة
٥٠٦ الفصل السادس ـ معارضة الخصم الثالث
٥١٠ الفصل السابع ـ الطعن لصالح القانون
٥١٣ **الباب الثانى ـ طرق الطعن المقررة فى مصر**
٥١٣ تقديم
الفصل الأول ـ الطعن بالاستئناف أمام محكمة القضاء الإدارى ٥١٨
(أولا : الأحكام التى يجوز الطعن فيها بالاستئناف ص٥١٨ ، ثانيا: مدة الطعن ص٥١٩ ، ثالثا : ممن يقبل الطعن ص ٥٢٠ ، رابعا: أثر الطعن بالاستئناف ص٥٢٠ ، خامسا: الحكم فى الاستئناف ص٥٢١)
٥٢٢ الفصل الثانى ـ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
٥٢٣ المبحث الأول ـ أحكام الطعن قبل صدور القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩
٥٢٥ المطلب الأول ـ شروط قبول الطعن
٥٢٦ الفرع الأول ـ الأحكام التى يجوز الطعن فيها
٥٤١ الفرع الثانى ـ ممن يقبل الطعن
٥٤٨ الفرع الثالث ـ ميعاد الطعن
٥٥٤ الفرع الرابع ـ إجراءات رفع الطعن
٥٥٦ المطلب الثانى ـ الحكم فى الطعن
٥٥٦ الفرع الأول ـ أسباب الطعن
٥٥٦ ١ ـ بناء الحكم على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله
٥٦٣ ٢ ـ بطلان الحكم أو بطلان فى الإجراءات يؤثر فى الحكم
٥٧٠ ٣ ـ مخالفة حجية الشىء المقضى

٤ ـ عدم تقييد المحكمة بالأسباب التى ترد فى صحيفة الطعن ٥٧٣
الفرع الثانى ـ دائرة فحص الطعون ٥٧٧
الفرع الثالث ـ أثر الطعن على تنفيذ الحكم ٥٨١
الرفع الرابع ـ الفصل فى الطعون وسلطة المحكمة الإدارية العليا ٥٨٢
المبحث الثانى ـ الطعن بعد القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ وفى ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ٥٨٩
المبحث الثالث ـ الطعن الذى استحدثه القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ٥٩٣
الفصل الثالث ـ التماس إعادة النظر ٥٩٦
الفصل الرابع ـ الطعون غير المنصوص عليها ٦٠٨

للمؤلف (١)

١ ـ نظرية التعسف فى استعمال السلطة، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٦ (وقد ظفر الأصل الفرنسى للمؤلف بجائزة الرسائل من كلية الحقوق بجامعة باريس سنة ١٩٥٠)

٢ ـ القرار الإدارى أمام مجلس الدولة والمحاكم القضائية سنة ١٩٥٠

٣ ـ القانون الدستورى بالاشتراك مع المرحوم الدكتور عثمان خليل، الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٥

٤ ـ نشاط الإدارة العامة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤

٥ ـ مسئولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية، الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٧

٦ ـ تنظيم الإدارة العامة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٥٥

٧ ـ النظرية العامة للقرارات الإدارية ، الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٤

٨ ـ القضاء الإدارى (وقد ظفرت الطبعة الأولى منه بجائزة الدولة للقانون العام ١٩٥٦)

٩ ـ مبادئ القانون الدستورى، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠

١٠ ـ مبادئ علم الإدارة العامة، الطبعة السادسة سنة ١٩٨٠
١١ ـ التطور السياسى للمجتمع العربى، الطبعة الأولى سنة ١٩٦١
١٢ ـ شرح نظام الإدارة المحلية الجديد، الطبعة الأولى سنة ١٩٦١
١٣ ـ الوجيز فى نظام الحكم والإدارة، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢.
١٤ ـ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بين ثورات العالم، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٥.
١٥ ـ السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٦
١٦ ـ الوجيز فى القانون الإدارى، سنة ١٩٨٤
١٧ ـ المطول فى القضاء الإدارى:
ـ الكتاب الأول قضاء الإلغاء، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٦
ـ الكتاب الثانى قضاء التعويض، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٦
ـ الكتاب الثالث قضاء التأديب، الطبعة الثالثة (تحت الطبع)
١٨ ـ عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥
١٩ ـ الوجيز فى القانون الإدارى، الطبعة الثانية
٢٠ ـ المطول فى القانون الإدارى، الطبعة الثانية
ـ الكتاب الأول : سنة ١٩٧٧
ـ والكتاب الثانى : سنة ١٩٧٩
ـ والكتاب الثالث : سنة ١٩٧٩.
٢١ ـ الوجيز فى القضاء الإدارى، سنة ١٩٨٤
٢٢ ـ الأسس العامة للعقود الإدارية، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٨٤.